لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

أنباء عن أعمال المنظمات غير الحكومية

(NGO Action News)

1 كانون الأول/ديسمبر 2022

الشرق الأوسط

- في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، احتفل العديد من المنظمات باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وأصدر مركز الميزان نشرة صحفية جاء فيها أن احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية يحرم الفلسطينيين من حقهم في تقرير المصير والاستقلال ويمنعهم من العيش بكرامة وازدهار. وحث مركز الميزان الدول الأطراف والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أيضا على إعمال مبدأ المحاسبة والشروع فورا في التحقيق مع المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وملاحقتهم قضائيا. كما نشرت مؤسسة الضمير ومركز عدالة ومنظمة العفو الدولية ومركز العودة الفلسطيني وصندوق القدس، من بين منظمات أخرى، مقالات عن هذا الموضوع. وفي اليوم نفسه، عقدت منظمة الحملة الأمريكية من أجل الحقوق الفلسطينية حلقة دراسية شبكية بعنوان "كيف نعمل تضامناً مع الشعب الفلسطيني".

- في 28 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق حملة – المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي مشروعا بحثيا جديدا بعنوان "العنف الجندري ضد الفلسطينيات في الفضاء الرقمي"، يهدف إلى فهم ظاهرة العنف الرقمي ضد المرأة، ورصد العنف الجنساني في الفضاء الرقمي. ويحلل البحث أيضا ظاهرة العنف السيبراني في السياق الفلسطيني من حيث أسبابه وآثاره وتداعياته، ويقدم توصيات ملموسة وعملية لمكافحته والحد منه. ويسلط البحث الضوء على ضرورة كفالة الأمن والعدالة والحرية للجميع في الفضاء الرقمي بضمان الحفاظ على الحقوق الرقمية للأفراد، التي تعتبر امتدادا لحقوق الإنسان.

- في 25 تشرين الثاني/نوفمبر، نشر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مقالا بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة وباليوم الأول من الحملة التي أطلقتها الأمم المتحدة بعنوان "حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني"، والتي تستمر حتى 10 كانون الأول/ديسمبر. وأشار المركز إلى أن المرأة الفلسطينية تعاني من تدهور خطير لحالة حقوقها الإنسانية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بسبب التصعيد العسكري الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة. كما نشر مركز الميزان مقالا بشأن هذه المسألة.

- في 23 تشرين الثاني/نوفمبر، وجهت مؤسسة الحق و 197 من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والإقليمية والدولية رسالتان مفتوحتان إلى كل من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ورئيسة جمعية الدول الأطراف قبل انعقاد الدورة الحادية والعشرين لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتدعو الرسالة الموجهة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى التحقيق فيما تعتبره تلك المنظمات جرائم ارتكبتها إسرائيل في فلسطين وإلى اتخاذ تدابير لردعها. ودعت الرسالتان أيضا إلى دعم منظمات المجتمع المدني الفلسطينية وطالبتا

الرجاء إعادة استعمال الورق

بالرد على الهجمات الإسرائيلية الأخيرة ضد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية وبحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. ونشر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومنظمة "هيومن رايتس ووتش" كلتا الرسالتين.

- في 23 تشرين الثاني/نوفمبر، أفاد مركز "بتسيلم" أن إسرائيل هدمت مدرسة ابتدائية أقيمت في التجمع الفلسطيني خربة الصفي الفوقا بمسافر يطا، في منطقة من جنوب تلال الخليل أعلنها الجيش الإسرائيلي "منطقة إطلاق نار 918". وأعطت المحكمة العليا الإسرائيلية الضوء الأخضر لعملية الهدم، وألغت الأمر المؤقت الذي كان يقضي بوقف عملية الهدم، وبذلك منحت الدولة إذن الشروع في طردهم. وأعلن مركز "بتسيلم" أن تلك الأوامر هي بمثابة موافقة على أن ترتكب الدولة جريمة حرب. كما نشر المجلس النرويجي للاجئين مقالا يدين هذا الهدم.

- في 23 تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغت حركة "السلام الآن" أن المحكمة العليا الإسرائيلية رفضت التماسا لمنع تخصيص أراضي خلة النحلة (E2) لبناء مستوطنة إسرائيلية جنوب بيت لحم. وهذا القرار يمهد الطريق لمضاعفة حجم مستوطنة إفرات الإسرائيلية على نحو ستقوض بشكل خطير فرصة تحقيق السلام في المستقبل على أساس حل الدولتين. فإذا نفذت هذه الخطة بالفعل، ستنشأ منطقة عازلة بين بيت لحم وجنوب الضفة الغربية، مما سيمنع الاستمرارية الإقليمية لدولة فلسطينية في المستقبل.

آسيا وأوروبا

- في 1 كانون الأول/ديسمبر، وعلى نحو ما أعلنته منظمة "القانون من أجل فلسطين"، سيعقد المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية حلقة نقاش في لاهاي بعنوان "فلسطين في المحكمة الجنائية الدولية: تأخير العدالة إنكار للعدالة". وسيناقش عدة خبراء ملف فلسطين في المحكمة الجنائية وجريمة الفصل العنصري. وسيكون من بينهم راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة، وعصام يونس، مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان، وشعوان جبارين، مدير مؤسسة الحق، وكاتي غالاغر، المحامية في مركز الحقوق الدستورية، وفرانشيسكا ألبانيز، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967.

- في 23 تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت منظمة العفو الدولية مقالا يدعو إلى تقديم دعم علني لفائدة 80 أسرة فلسطينية معرضة لخطر التهجير القسري، تعيش في مسافر يطا بجنوب الضفة الغربية. وأفادت منظمة العفو الدولية بأن حوالي 150 1 فلسطينيا، نصفهم من الأطفال، يعيشون حاليا في تسع قرى تقرر هدمها بالكامل. وذكرت منظمة العفو الدولية أن تنفيذ إسرائيل لهذا الطرد الواسع النطاق سيكون بمثابة الترحيل القسري، وهو جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية.

أمريكا الشمالية

- في 9 كانون الأول/ديسمبر، ستنظم مؤسسة صندوق القدس ندوة بشأن موضوع "الحماية الدولية للشعب الفلسطيني"، في إطار الأنشطة المتعلقة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وسوف تتحدث في هذه المناسبة فرانشيسكا ألبانيز، المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، وإليزابيث ج. فيريس، مديرة معهد دراسة الهجرة الدولية.

- في 7 كانون الأول/ديسمبر، ينظم مركز الدراسات الفلسطينية في جامعة كولومبيا حلقة نقاش بعنوان "نكبة وبقاء: عادل مناع في حوار مع رشيد خالدي" لمناقشة كتاب "نكبة وبقاء" من تأليف عادل مناع. ويروي المؤلف في هذا الكتاب حكايات فلسطينيين ظلوا في حيفا والجليل خلال النكبة وفي العقد الذي تلاها.

- في 1 كانون الأول/ديسمبر، ستنظم حركة "منتدى الشعب" عرض فيلم "كفر قاسم" الصادر في عام 1975 عن مذبحة 47 قرويا فلسطينيا على يد القوات الإسرائيلية في عام 1956. ويعيد الفيلم تشكيل الأحداث التي أدت إلى المجزرة من خلال إعادة تمثيل يوم في حياة سكان تلك القرية الفلسطينية، ومتابعة علاقاتهم وعواطفهم ومحاولاتهم لبناء حياة طبيعية.

- في 22 تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت منظمة "هيومن رايتس ووتش" مذكرة الإحاطة التي أعدتها للدورة الحادية والعشرين لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وأشارت هذه المذكرة إلى أن حكومة إسرائيل صنفت ست منظمات بارزة من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية على أنها "منظمات إرهابية" بموجب القانون الإسرائيلي وعلى أنها "جمعيات غير قانونية" بموجب القانون العسكري، الساري في الضفة الغربية المحتلة. وأضافت المنظمة أن هذه الجماعات لا تزال تتعرض لحوادث التخويف، وآخرها عندما داهمت السلطات الإسرائيلية مكاتبها وأصدرت أوامر بإغلاقها في محاولة لوقف عملها في مجال حقوق الإنسان. وقدم العديد من تلك المنظمات معلومات إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية عن الجرائم التي يُزعم أن القوات الإسرائيلية قد ارتكبتها، وقامت بحملات من أجل قيام المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق في فلسطين.

الأمم المتحدة

- في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الجمعية العامة جلسة عامة لمناقشة المسائل المتصلة بقضية فلسطين، بما في ذلك تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/77/35)؛ ومذكرة من الأمين العام (A/77/295) واعتمدت أربعة مشاريع قرارات (A/77/L.23 و A/77/L.24 و A/77/L.25 و A/77/L.26).

- في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، احتفلت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (يوم التضامن) بعقد اجتماع خاص. وعقد هذا الاجتماع بالحضور الشخصي في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، وجرى بثه مباشرة على قناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت. وترأس الاجتماع الخاص رئيس اللجنة، السفير شيخ نيانغ، الذي أدلى بالبيان الافتتاحي، تلته

ملاحظات أدلى بها رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن، وبيان من الأمين العام، أدلى به رئيس مكتبه. وأدلي المراقب الدائم لدولة فلسطين ببيان باسم محمود عباس، رئيس دولة فلسطين. كما أدلى شعوان جبارين، المدير العام لمؤسسة الحق، بملاحظاته. وخلال هذا الاجتماع، أُعلن عن افتتاح معرض افتراضي بعنوان "صور لشخصيات فلسطينية"، يصور قصصا فردية عن صمود الفلسطينيين. وأدلى ببيانات أيضا رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وممثلو منظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز.

- في 28 تشرين الثاني/نوفمبر، قدم السيد تور وينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إحاطة إلى مجلس الأمن أثناء جلسة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأبرز السيد تور وينسلاند أنه، بعد عقود من العنف المستمر، والتوسع الاستيطاني غير المشروع، والمفاوضات المتوقفة، وتعميق الاحتلال، وصل النزاع مرة أخرى إلى نقطة الغليان. وأضاف أن هذا التصاعد في العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة يجري في سياق توقف عملية سلام وترسخ الاحتلال، ووسط تحديات اقتصادية ومؤسسية متزايدة تواجهها السلطة الفلسطينية. والإخفاق في معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع، وكذلك الاتجاهات السلبية، وفي تحديد مسار سياسي واضح للمضي قدما، لن يؤدي إلا إلى تصاعد النزاع، لأن الاتجاهات الحالية لا تحقق الاستقرار ولا الأمن لأي أحد.

- في 25 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت الأونروا نشرة صحفية أبلغت فيها بأن الوكالة ستنضم إلى حملة الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2022 المعنونة "اتحدوا: حملة النشاط لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات". وبمناسبة حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني ضد النساء والفتيات، ستعقد الوكالة فعاليات في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وغزة ولبنان وسورية والأردن لتسليط الضوء على التزامها بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وتأتي هذه الأنشطة في إطار التصدي لمختلف أشكال العنف التي تتعرض لها النساء والفتيات وتسعى إلى تعبئة أفراد المجتمع المدني ليصبحوا ناشطين.

تقدم هذه النشرة الإخبارية معلومات عن الأنشطة التي نُفذت مؤخرا وستنفذ مستقبلا من جانب منظمات المجتمع المدني المنتسبة إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وتقدم اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة تلك المعلومات بالصيغة التي وردت بها دون أي ضمان من أي نوع، ولا تقبلان أي مسؤولية أو تبعة فيما يتعلق بصحة أو موثوقية المعلومات الواردة في المواقع الشبكية التي ترد روابط لها في هذه النشرة الإخبارية.